الملازمة توضيحه انه لا فرق بين قولنا الملازمة معدومة
في الخارج وقولنا عدم الملازمة في الخارج وبعبارة اخرى لا فرق
بين قولنا الملازمة لا وبين قولنا لا ملازمة وهو نظير ما قال
ابن سينا ان امكانه لا ولا امكان له واحد لعدم الامتياز بين
العدميات فلا فرق بين الامكان المنفي ونفي الامكان فح يلزم انتفاء
اللزوم على تقدير تحققه ويمكن ان يدفع بطريق الجدل والحل لكن
لم يسع ايراده لضيق المحل قوله لاحدهما آه فيه اشعار بان الاكتفاء
بالملزوم غير جيد قوله ويلزم التسلسل بين الملازمات ولو قال
يلزم تسلسل الملازمات لكان اولى قوله ويمكن ان يجاب في
نقل عنه في الحواشي انه يمكن ههنا وجه اخر وهو ان يقال ان نقيض
مطلوبكم لا يخ من ان يكون مستلزما للمحال اولا فان كان
الثاني فلا يتم المدعى وان كان الاول فهو مما نحن فيه بل نقول
ان هذا الدليل لا يخ اما ان يستلزم مطلوبكم اولا فالاول
ينفي المطلوب والثاني يوجب ان لا يفيد دليلكم هذا قد يناقش
فيه بانا لا نم هذا الجواب لجواز ان يحصل المطلوب عنه من غير
استلزام تامل قوله لكل من المناقضة والنقض والمعارضة
المعارضة ههنا غير مرضية لان المشكك لا يدعي حقيقة مقاله
بل غرضه مجرد ايقاع الشك والقاء الشبهة وهو لا يدفع بالمعا
بالمعارضة فالاولى دفعه بالنقض بل بالمناقضة على ما
قيل قوله كما بين عدمي الشرط والمشروط فيه انهم قد صرحوا
بان التمايز بين الاعدام انما يتصور على القول بالوجود الذهني

الذهني وقالوا ان المعدومات ومن جملتها العدميات نفي صرف
لا اشارة اليها اصلا فكل ما هو متميز فله وجود اما في الذهن
واما في الخارج فالتمايز بين عدمي الشرط والمشروط انما هو بوجودهما
في الذهن والامام لا يقول به فكيف يحسن هذا الكلام منه في مقا
مقابلته اللهم الا ان يتكلف قوله نحن نقول آه نحن نقول
ايضا يمكن تقرير التشكيك بنوع اخر وهو انه لو لزم شيء شيئا
لكان ذلك اللزوم اما معدوما في الخارج او موجودا فيه لا سبيل
الى الاول لانه يستلزم ان لا يكون تلازم بين الاشياء
في نفس الامر بل باعتبار العقل والتالي باطل لان التلازم
بين الاشياء متحققة في نفسها سواء وجد اعتبار عقل اولا
بل لو فرض انتفاء العقول كلها لم يقدح فيه وايضا الملازمة
امر عدمي فيكون ملازمة امر وجودي والا يلزم ارتفاع
النقيضين ولا سبيل الى الثاني لانه اذا كان موجودا
خارجيا لكان امرا خارجيا متخصصا على ما تقرر
فاما ان يقوم بكل من الطرفين فيلزم قيام الصفة الواحدة بالشخص
محلين واما باحدهما فمن حيث انها نسبة بينهما كيف يتصور
قيامها باحدهما ويمكن دفع هذا التشكيك بوجهين تركناه مخافة
الاطناب وسامة الاصحاب قوله فنقول ان امتناع الانفكاك
للامر هذا مبني على القاعدة المشهورة وهي ان الموجود الخارجي
هو ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا ظرفا لذاته فقط فان قولنا
وجود زيد في الخارج مثلا يقتضي ان يكون زيد موجودا خارجيا

Copyright © King Saud University